تحليل العلاقة بين بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية والتنمية الاقتصادية في العراق للمدة 2004 -2019

Analysis of the relationship between some macroeconomic variables and economic development in Iraq for the period 2004-2019

الباحث محمد سهيل محمد
كلية الادارة والاقتصاد – جامعة الفلوجة
Mohammed.sahil@uofallujah.edu.iq

أ.د نزار ذياب عساف
كلية المعارف الجامعة
dr_nazar54@uoa.edu.iq

Prof. Dr Nazar Dheyab Assaf
university of Al_falluja

Mohammed Suhail Mohammed
Al_maaref university collage

تاريخ استلام البحث	2022/3/11	تاريخ قبول النشر	2022/6/20	تاريخ النشر	5/ 7 /2024

المستخلص

تناول البحث بالوصف والتحليل العلاقة بين متغيرات الاقتصاد الكلي وبعض مؤشرات التنمية الاقتصادية في العراق للمدة (2004–2019) بهدف ابراز الدور الذي يمكن أن تلعبه متغيرات الاقتصاد الكلي متمثلة باسعار الفائدة والأنفاق العام والتضخم ، في التأثير في بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية .

وقد ظهر ان حجم الانفاق العام قد ازداد بشكل كبير خلال مدة البحث نتيجة لارتباطه بازدياد العوائد النفطية، وتضائل نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية الرئيسية في الناتج المحلي الاجمالي مع استمرار صفة الريعية على الاقتصاد العراقي وعدم تحقق سياسات التنويع الاقتصادي.

الكلمات الافتتاحية:*اسعار الفائدة ،الأنفاق العام .التضخم، الناتج المحلي الاجمالي*

Abstract

The research dealt with description and analysis the relationship between macroeconomic variables and some indicators of economic development in Iraq for the period (2004-2019) in order to highlight the role that macroeconomic variables can play represented by interest rates, public spending and inflation, in influencing some indicators of economic development

It has been shown that the volume of public spending has increased significantly during the research period as a result of its connection with the increase in oil revenues, and the percentages of the contribution of the main economic sectors in the gross domestic product remain with the continuation of the rentier character of the Iraqi economy and the failure of economic diversification policies..

Keywords *: Interest rates, public spending, inflation, GDP*

المقدمة:

تلعب المتغيرات الاقتصادية الكلية دوراً مهماً واساسياً في التأثير على مؤشرات التنمية الاقتصادية ، وعند تناول تأثير هذه المتغيرات في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2019) تركيزاً على كل من أسعار الصرف وسعر الفائدة والانفاق العام والتضخم لاسيما وان النمو الاقتصادي من الأهداف الأساسية الطموحة التي تسعى لها معظم دول العالم لكونها تمثل خلاصة الجهود المبذولة بهذا الاتجاه ، لاسيما وان هذه المتغيرات هي بالأساس في تطور مستمر في ظل تطورات محلية واقليمية وعالمية سريعة وغير مسبوقة تعكس اثارها على مختلف الاقتصادات وعلى وجه الخصوص تلك الاقتصادات الريعية التي يعتبر الاقتصاد العراقي في مقدمتها ، إذ أعتمدت الحكومة العراقية على الايرادات النفطية لتمويل الموازنات العامة كمصدر رئيسي واساسي في نسب تراوحت بين (90_ 99.9%) خلال سنوات البحث ، وإن هذه الايرادات لم تتولد عن نشاطات اقتصادية حقيقية في تبعية صعبة لقطاع النفط ، الامر الذي عطل الكثير من مشاريع التنمية الاقتصادية في ظل اختلال بنيوي وهيكلي واضح .

أهمية البحث :-

تكمن أهمية البحث من اهمية المتغيرات الاقتصادية الكلية المدروسة وقياس مدى تأثيرها في مؤشرات التنمية الاقتصادية ، اذ تعد التنمية الاقتصادية تحولاً جذرياً باتجاه التغلب على مظاهر التخلف والانطلاق نحو تحقيق الاستغلال الامثل للموارد الاقتصادية من اجل زيادة الدخل الحقيقي وارتفاع متوسط نصيب الفرد منه ، اذ يهدف البحث الى تسليط الضوء على متغيرات الاقتصاد الكلي الأساسية و تأثيرها في مؤشرات التنمية الاقتصادية مما يمكن أن ينعكس على أداء القطاعات الاقتصادية الرئيسة كالزراعة والصناعة والخدمات .

مشكلة البحث :

يعاني العراق من تلكأ واضح في تحقيق المستوى المطلوب من التنمية الاقتصادية الذي ينعكس في تخلف القطاعات الاقتصادية الرئيسية كالزراعة والصناعة والخدمات فضلا عن تخلف القطاع النفطي الذي يعد المورد الأساس الذي تستند اليه التنمية الاقتصادية وما يحتاجه الاقتصاد العراقي من تغيرات هيكلية ونوعية تتناول مختلف مكوناته لتحقيق اهداف التنمية ، وتتركز المشكلة في الاجابة على السؤال التالي الى أي مدى ساهمت المتغيرات الاقتصادية الكلية في التأثير على مسارات التنمية الاقتصادية .

فرضية البحث :

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان وجود تأثير لبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في مؤشرات التنمية الاقتصادية ينعكس في تخلف القطاعات الاقتصادية الرئيسية خلال مدة البحث.

اهداف البحث

دراسة وتحليل بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية ومساهمتها في بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية .

منهج البحث :-

تم اعتماد المنهج الاستقرائي والاستنباطي لدراسة وتحليل متغيرات الاقتصاد الكلي وبعض مؤشرات التنمية الاقتصادية.

هيكل البحث :-

تناول البحث بعد المقدمة مفاهيم سعر الفائدة والانفاق العام والتضخم في المحور الاول وتحليل العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية والتنمية الاقتصادية في المحور الثاني وقد خلص البحث الى مجموعة الاستنتاجات والتوصيات.

اولاً: مفاهيم سعر الفائدة والانفاق العام والتضخم

1. مفهوم سعر الفائدة

يعرف سعر الفائدة بسعر إعادة الخصم وهو الثمن الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل تقديم القروض وخصم الأوراق التجارية في الاجل القصير(**شيحة ،1999 : 140**) ، و يعرف ايضا على أنه السعر المحدد من البنك المركزي لشراء الأوراق التجارية (**شاويش ، 2011 : 196**) وهذا السعر لا يندرج ضمن سعر الفائدة الموجه لأغراض الاستثمار وانما من اجل التحكم بالسيولة ، كما يعرف على انه السعر المفروض على استخدام الاموال و هو عبارة عن نسبة مئوية من رأس المال يؤثر في القوة الشرائية وقرارات الاستهلاك الخاصة بكل من القطاعين الخاص والعام وآيا كان الاختلاف في تعريف سعر الفائدة الا انه يبقى عبارة عن مقدار العائد أو النسبة التي يحصل عليها صاحب رأس المال مقابل إيداع مبلغ معين في البنوك، كما انه يمثل مقدار العائد او النسبة التي يدفعها البنك مقابل اقتراضه مبلغ من النقود.

2. مفهوم الانفاق العام :

يتضمن الفكر المالي العديد من التعاريف للأنفاق العام وحقيقة الأمر وجود أكثر من تعريف للأنفاق العام لا يعني اختلاف المفاهيم، بل يعكس اختلاف الزاوية التي ينظر من خلالها الى الانفاق العام. فهناك من يعرف النفقة العامة على أنها "مبلغ من المال تستخدمه الدولة أو أحدى المؤسسات العامة التي تنشئها بقصد اشباع حاجة عامة" (**آل علي، 2002: 63**).

وعرفها آخرون "كم قابل للتقويم النقدي يأمر بإنفاقه شخص من أشخاص القانون العام اشباعاً لحاجة عامة" (**دراز ، واخرون ، 2003 :251**).

او انه مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للحكومة او احدى السلطات المكونة لها بهدف تحقيق نفع عام (**Mithani ,1998 , p.221**)

وكذلك تعرف النفقة العامة بأنها "مبالغ نقدية اقرت من قبل السلطة التشريعية ليقوم شخص عام بأنفاقها في توفيرسلع وخدمات عامة وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية"(**خليل ، 1990 :89**).

وهو انفاق حكومي ذي طبيعة نقدية تقوم الدولة بأنفاقه بواسطة اداراتها المختلفة وهيئاتها العامة لإشباع حاجات عامة تقع ضمن الاهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسعى الدولة الى تحقيقها.

3. مفهوم التضخم:

إن ظاهرة التضخم متعددة الابعاد ومتشبعة الجوانب وتثير الكثير من القضايا النظرية و التطبيقية، وهذا ما يبدي لنا أن تعريف ظاهرة التضخم مهمة صعبة، حيث يصطدم بكثير من الغموض والمتناقضات، من خلال التباعد الفكري والمذهبي بين المدارس، إلا أن المعنى الشائع بين معظم العلماء هو الارتفاع الغير طبيعي غير المألوف لأسعار، ولهذا عندما يستعمل اصطلاح التضخم دون الاشارة إلى حالة أو ظاهرة معينة فان المقصود به هو ارتفاع الاسعار.

يعرف كورتير التضخم بأنه الحالة التي تأخذ فيها قيمة النقود بالانخفاض، أي عندما تأخذ الاسعار بالارتفاع، واستنادا إلى بيجوا تتوفر حالة التضخم عندما تصبح الزيادات في الدخل النقدي أكبر من الزيادات في كمية الانتاج المحققة. **(بن علي ، 2006 ، 140-141).**

والتضخم يعمل على خفض القوة الشرائية للأفراد ، اي ان كمية السلع والخدمات التي يحصل عليها هؤلاء الافراد تكون اقل مما كانت عليه قبل حصول حالة التضخم ويأخذ التضخم انطلاقا من الظاهرة التي يتدرج في اطارها مجموعة من الاشكال او الحالات مثل تضخم الاسعار عندما يحصل ارتفاع مستمر فيها وتضخم التكاليف عندما يحصل ارتفاع في التكاليف والتضخم النقدي عندما يحصل توسع في الاصدار النقدي وتضخم الدخل عندما يحصل ارتفاع في الدخول النقدية مثل الاجور والارباح وفي الغالب يذهب الوصف الى ظاهرة ارتفاع الاسعار عند الحديث عن التضخم دون ذكر الحالة المحددة .

ثانيا: تحليل بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق للمدة 2004-2019

1. الناتج المحلي الاجمالي: Gross domestic product (GDP)

شهد الاقتصاد العراقي تراجعاً واضحاً في أغلب قطاعاته الإنتاجية بسبب الأحداث التي شهدها العراق بعد 2003،إذ يمكن القول بأن الاقتصاد العراقي يعاني من بنية تحتية منهارة ولمعظم قطاعات الاقتصاد،إذ أن نسبة مساهمة القطاعات الإنتاجية ولاسيما القطاع الزراعي والصناعي متذبذبة والتي يعول عليها في توليد الناتج المحلي الاجمالي، في حين يحتل القطاع النفطي المركز الاول،إذ تجاوزت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية (50%) كما يتضح ذلك من خلال بيانات الجدول(1)،وعليه فأن هذا الاختلال في بنية القطاعات الاقتصادية ادى الى ان يكون سد النقص الحاصل في لمختلف السلع والخدمات من الاستيراد الخارجي .

الجدول (1) الناتج المحلي الإجمالي والاهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية في العراق للمدة (2004-2019) بالأسعار الجارية

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي (مليون دينار)	نسبة التعدين والمقالع (بضمنها النفط) من GDP (%)	نسبة الزراعة والغابات والصيد إلى GDP (%)	نسبة الصناعات التحويلية إلى GDP (%)	نسبة الأنشطة السلعية إلى GDP (%)	نسبة الأنشطة التوزيعية إلى GDP (%)	نسبة الأنشطة الخدمية إلى GDP (%)
2004	53235358.7	58	7	1.8	68.3	15	16.7
2005	73533598.6	58	7	1.3	70	14.4	15.6
2006	95587954.8	55.5	5.8	1.5	67	14.2	18
2007	111455813.4	53.2	5	1.6	61	14.2	21.2
2008	157026061.6	55.7	3.8	1.7	66	12	22
2009	130642187	43.3	5.2	2.6	57.5	15.9	27.6
2010	162064566	45.4	5.5	2.4	61	14.8	24.2
2011	217327107	53.3	4.6	2.8	67	12	21
2012	254225490.7	50	4.1	2.7	64.1	15.1	20.8
2013	273587529.2	46.2	4.8	2.3	62	16	22

2014	266420384.5	44.1	5	1.9	60	16.2	23.8
2015	207876191.8	30.1	4	1.8	47	21.3	31.7
2016	196536350.8	30.7	2.1	0.2	46	20.3	33.7
2017	225995179.1	39.4	2.9	2.1	53.6	21.5	24.9
2018	251064480	46.3	1.9	1.8	57.2	20	22.8
2019	262917236	50.5	2.3	1.7	55.2	19.5	25.3

المصدر : من عمل الباحثين بالاستناد إلى :- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، ص55.

ويلاحظ من بيانات الجدول (1) أن الناتج المحلي الاجمالي كان ريعياً بالدرجة الاساس إذ يشكل القطاع النفطي الجزء الاعظم في تكوين الناتج خلال مدة الدراسة 2004-2019 اذ بلغ الناتج نحو (53235358) مليون دينار في سنة 2004 بالأسعار الجارية ثم اخذ بالارتفاع في السنوات اللاحقة إذ وصل إلى (273587529) مليون دينار في سنة 2013 وهي أعلى قيمة يحققها الناتج المحلي الاجمالي خلال مدة الدراسة ، الا أنه قد انخفض الى (266420384) مليون دينار في سنة 2014 ويعزى ذلك الانخفاض بشكل رئيسي الى انخفاض أسعار النفط عالميا بسبب تباطؤ الاقتصاد العالمي ووفرة المعروض النفطي وتراجع الطلب على الطاقة في العالم ، ثم ارتفع إلى (262917236) مليون دينار في سنة 2019 ، ويعزى ذلك الارتفاع بشكل رئيسي الى تحسن أسعار النفط عالميا ، بسبب نمو وتطور أداء الاقتصاد العالمي كونه المحرك الرئيسي لمعظم الاقتصادات المتقدمة ، مما أنعكس تأثيره الايجابي على الاقتصاد العراقي والذي يعتمد بشكل كبير على أنتاج وتصدير النفط الخام الى الخارج لسد متطلباته وتمويل موازينه العامة **(تقرير الاقتصاد العراقي ، 2020 : 2)** .

اتسم الاقتصاد العراقي بالاختلالات الهيكلية في تركيبة الناتج المحلي الإجمالي بفعل الاعتماد الاساسي والرئيس على النفط الخام في تحويل موارده والذي تسبب بزيادة نسبة مساهمة قطاع التعدين والمقالع وبضمنها النفط الخام ما نسبته (58%) من مجموع الناتج المحلي الاجمالي للسنوات 2005,2004 وهي أعلى نسبة خلال مدة الدراسة ، أما متوسط المدة فقد بلغ (47.5) مما يدل على هيمنة قطاع التعدين والمقالع في تكوين الناتج ، بالمقابل انخفاض نسبة مساهمة قطاع الزراعة التي لم تتعدى (7%) خلال مدة الدراسة وبمتوسط بلغ (4.4) وهي نسبة متدنية جدا للقطاع الزراعي في تكوين الناتج ، أما نسبة مساهمة قطاع الصناعات التحويلية فقد بلغ (2.8%) في سنة 2011 وهي أعلى نسبة خلال مدة الدراسة وبمتوسط بلغت نسبته (1.9) وهي نسبة متدنية أيضاً رغم أهمية دور هذا القطاع في تصحيح الاختلال ال

إنتاجي وهيكلية الصادرات فيما أذا ارتفعت مساهمته ، لذلك فقد انخفضت القيمة المضافة من قطاع الزراعة والصناعة نتيجة انخفاض نسبة المساهمة في تكوين الناتج .

أما بالنسبة الى مساهمة الأنشطة السلعية في الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغ متوسط المدة (60.5) وهي أكبر من نسبة مساهمة الأنشطة الخدمية التي أحتلت المرتبة الثانية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي بنسبة (23.3%) ، أما نسبة مساهمة الأنشطة التوزيعية فقد احتلت المرتبة الثالثة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي بنسبة بلغت (16.5%) .

وقد شهد الاقتصاد العراقي تحسناً في معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بعد عودة أسعار النفط الخام الى الارتفاع بعد أحداث 2003 ورفع العقوبات الاقتصادية ، إذ ارتفع نمو الناتج بشكل مرتفع جدا بلغت نسبته (80%) في سنة 2004 وهي أعلى نسبة تسجل خلال مدة الدراسة ، ثم رافقها انخفاض في نسبة مساهمة النفط في الناتج المحلي الاجمالي مع تراجع نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية (القطاع الصناعي والزراعي) وحصول الاختلال الهيكلي في الجهاز الإنتاجي ، بالإضافة الى المناخ السياسي غير المستقر وعدم المساواة في توزيع الثروة مما ساهم في عدم الاستقرار الاقتصادي وبالتالي أثر سلبيا على معدلات التغير السنوي حتى بلغ متوسط المدة نسبة (10.05) ، ثم انخفض الناتج الى (130642187) مليون دينار في سنة 2009 وبمعدل تغير سالب بلغ نسبته (16.8-%) بعد أن كان معدل النمو بنسبة (41%) في سنة 2008 وسبب تراجع معدلات النمو الاقتصادي تعود الى تأثير الازمة المالية العالمية وما نتج عنها من انخفاض في أسعار النفط عالميا ، وبالتالي أثر ذلك سلبيا على الاقتصاد العراقي ، ثم أخذت معدلات النمو بالتذبذب بين الارتفاع والانخفاض إذ بلغ معدل النمو بالسالب بنسبة (2.6-%) في سنة 2014 نتيجة تراجع الناتج المحلي الاجمالي الى (266420384) مليون دينار بعد ان كان (273587529) مليون دينار في سنة (2013) والسبب يعود الى سوء الاوضاع الامنية غير المستقرة نتيجة سيطرة عصابات داعش الارهابية على بعض المنشآت النفطية وتعرضها للسلب والنهب ثم عادت معدلات النمو الاقتصادي من جديد الى الارتفاع ، إذ بلغت نسبتهُ (4.7%) في سنة 2019 بسبب عودة أسعار النفط الخام الى الارتفاع مما سببت ارتفاع في الناتج المحلي الاجمالي الى (262917236) مليون دينار بعد ان كان (251064480) مليون دينار في سنة 2018 والجدول (2) يوضح معدلات النمو الاقتصادي في العراق للمدة 2004-2019.

2. متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي :

هو أحد المؤشرات الاقتصادية المهمة ، ويتضمن نصيب الفرد من الناتج المحلي بقسمة الناتج المحلي الإجمالي في سنة معينة على عدد السكان في تلك السنة ، وتبرز الأهمية الاقتصادية لهذا المؤشر بكونه يعكس معدلات النمو الاقتصادي ويقيس حجم ومستوى الإنتاج الكلي ، وإن بناء قاعدة صلبة للتنمية الاقتصادية يستلزم تطوير القدرات الاقتصادية للبلد ، عن طريق وسائل متعددة من أهمها تحقيق معدلات نمو دخل الفرد (**الهيتي ، 2009 : 52**) ، إذ إن تحقيق زيادة مستمرة ومتزايدة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يعد شرطا ضروريا لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة ، لأن زيادة الناتج المحلي الإجمالي ستنعكس على زيادة متوسط نصيب الفرد ، ونتيجة لاعتماد المجتمع على بعضه البعض وتداخل التأثير فيما بينه ، ستؤثر الزيادة في متوسط نصيب الفرد على الإنتاج ومن ثم زيادة مستوى الإنتاجية ، في حين أن انخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي يجعل الفرد يعاني من الفقر الدائم ، مما يمنعه من تلبية احتياجاته الأساسية ، لذلك فإن الاهتمام بالواقع الاقتصادي للفرد يعمل على رفع مستوى معيشة المجتمع بأكمله (**عودة ، 2017 : 132**) ، ويُمثل الناتج المحلي الإجمالي أحد أهم مؤشرات الاداء الاقتصادي لأنه يُعد أحد المصادر الأساسية للدخل القومي في البلد ، ويتميز الناتج المحلي الإجمالي في العراق بأنه مختلف عن مثيلاته في بلدان العالم التي تتشابه معه من حيث النمو في الموارد والطاقات المتوفرة ، نتيجة للظروف التي مر بها العراق طيلة مدة الدراسة ، ترك آثاراً سلبية على النشاط الاقتصادي بشكل عام وعلى الطاقة الإنتاجية بشكل خاص ، فضلاً عن الفساد المالي والإداري المستشري في بعض مفاصل الدولة والذي أدى إلى تراجع الناتج المحلي الإجمالي في العراق مقارنةً بالدول الأخرى (**جندي و زيارة ، 2018 : 437**) ، وتأسيساً على ما تقدم يمكن

القول أن الناتج المحلي الإجمالي في العراق يعطي صورة قريبة عن الواقع الاقتصادي ومسار تطوره ، في حين تُشير حصة الفرد منه مؤشراً للنمو الحقيقي ، لأن نمو الناتج المحلي الإجمالي سينعكس على نمو متوسط نصيب الفرد منه ، ومن ثم سيؤثر على المستوى المعاشي لدى المواطنين ، وعند الذهاب إلى الجدول (2) والشكل (2) واللذان يوضحان الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط نصيب الفرد منه في العراق خلال مدة الدراسة ، يلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي أخذ بالارتفاع ، إذ ارتفع من (53235358.7) مليون دينار عام (2004) إلى (95587954.8) مليون دينار عام (2006) ثم إلى (157026061.6) عام (2008) ، كذلك متوسط نصيب الفرد أخذ بالارتفاع لنفس المدة ، إذ ارتفع من (1961539) دينار عام (2004) ليصل إلى (3317823) دينار عام (2006) ثم إلى (5135296) دينار عام (2008) ، ويرجع سبب ذلك الارتفاع إلى رفع العقوبات الاقتصادية والحصار الاقتصادي الذي كان مفروضاً على العراق قبل عام (2003) ، الأمر الذي أدى إلى زيادة الانفتاح التجاري والمالي على العالم الخارجي ، مما أسهم في زيادة تصدير النفط ، فضلاً عن ارتفاع سعر النفط الذي عمل على زيادة إيرادات العراق من هذه السلعة ، الأمر الذي أسهم وبشكل واضح في زيادة الناتج المحلي الإجمالي ومن ثم زيادة متوسط نصيب الفرد منه ، إلا أن الناتج المحلي الإجمالي قد انخفض في عام (2009) ليصل إلى (130643200.4) مليون دينار وكذلك انخفاض متوسط نصيب الفرد لنفس العام ليصل إلى (4125861) دينار ، ويعود ذلك إلى الأزمة المالية العالمية التي اصابت العالم نهاية عام (2008) ، مما أثر وبشكل واضح على انخفاض أسعار سلعة التصدير التي يعتمد عليها العراق في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ومن ثَم انخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لنفس العام ، ثم أخذ الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط نصيب الفرد منه بعد ذلك بالارتفاع حتى بلغ (273587529.2) مليون دينار عام (2013) لتكون حصة متوسط نصيب الفرد منه لنفس العام (7975221) دينار ، ويعود ذلك الارتفاع إلى زيادة أسعار النفط مما أسهم في زيادة إيرادات هذا القطاع ، فضلاً عن نمو قطاع الخدمات الحكومية ، الأمر الذي أسهم وبشكل واضح في زيادة الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط نصيب الفرد منه ، إلا أنه عاد وانخفض بعد ذلك ليصل إلى (266332655.1) مليون دينار عام (2014) واستمر بالانخفاض لغاية عام (2016) إذ بلغ الناتج المحلي الإجمالي في هذا العام (196924141.7) مليون دينار ، ولم يختلف الأمر عنه في متوسط نصيب الفرد من الناتج إذ انخفض في عام (2014) إلى (7648994) دينار ثم استمر بالانخفاض ليصل إلى (5444537) دينار عام (2016) ويرجع ذلك إلى الظروف الأمنية التي شهدها العراق وما رافقها من أزمة انخفاض أسعار النفط عالمياً ، الأمر الذي أدى إلى انخفاض إيرادات هذا القطاع الذي يتم الاعتماد عليه في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ، مما أثر وبشكل واضح في انخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال تلك المدة ، وأخذ بعد ذلك الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط نصيب الفرد بالارتفاع من جديد إذ ارتفع من (221665708.5) مليون دينار عام (2017) إلى (254870184.6) مليون دينار عام (2018) ثم إلى (262917150.0) مليون دينار عام (2019) ويعود ذلك الارتفاع إلى التحسن النسبي الذي شهده الوضع الامني خلال تلك المدة ، فضلاً عن عودة معظم العوائل النازحة إلى مناطق سكناهم واعادة مزاولة اعمالهم ، كما أن ارتفاع أسعار النفط أسهم وبشكل واضح في زيادة إيرادات هذا القطاع الذي يكاد أن يكون القطاع الرئيسي المكون للناتج المحلي الإجمالي ، وكذا الحال لمتوسط نصيب الفرد إذ ارتفع ليصل إلى (6719430) دينار عام (2019) للأسباب نفسها.

جدول (2) الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ومتوسط نصيب الفرد منه للمدة (2004-2019)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي (مليون دينار)	مجموع السكان نسمة	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دينار)
2004	53235358.7	27139585	1961539
2005	73533598.6	27962968	2629677
2006	95587954.8	28810441	3317823
2007	111455813.4	29682080	3754986
2008	157026061.6	30577798	5135296
2009	130643200.4	31664466	4125861
2010	162064565.5	32400205	5001961
2011	217327107.4	33088782	6567999
2012	254225490.7	33725178	7538151
2013	273587529.2	34304693	7975221
2014	266332655.1	34819301	7648994
2015	194680971.8	35212600	5528730
2016	196924141.7	36169123	5444537
2017	221665708.5	37139519	5968459
2018	254870184.6	38124182	6685263
2019	262917150.0	39127889	6719430

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط ، مديرية الحسابات القومية ، نشرات سنوية للمدة (2004-2019) .
- تم احتساب متوسط نصيب الفرد من قبل الباحثين .

الشكل (2) تطور الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط نصيب الفرد في العراق للمدة (2004 – 2019)

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجداول (2) .

3. التضخم : Inflation

من خلال بيانات جدول (3) الذي يبين الرقم القياسي لأسعار المستهلك ومعدل التضخم في العراق للمدة 2004 – 2019 إذ يمثل الرقم القياسي لأسعار المستهلك مؤشراً يتم من خلاله معرفة معدل التضخم لأسعار السلع والخدمات سواء كانت سلع منتجة محلياً أو سلع مستوردة من الخارج ، إذ يتم الاستدلال على وجود الاستقرار الاقتصادي من عدمه من خلال حساب معدل النمو في الرقم القياسي لأسعار المستهلك ، وعلى النحو الآتي :

الجدول (3) الرقم القياسي لأسعار المستهلك ومعدل التضخم في العراق للمدة 2004–2019 2007 = 100

السنوات	الرقم القياسي لأسعار المستهلك	معدل التضخم السنوي %
2004	26.0	27
2005	35.6	37
2006	54.5	53.2
2007	71.4	30.8
2008	80.4	2.7
2009	87.2	-2.8
2010	89.3	2.6
2011	94.3	5.6
2012	100	6.1
2013	102.4	1.9
2014	101.6	2.2
2015	104	1.4
2016	104.1	0.4
2017	104.3	0.2
2018	104.7	0.4
2019	104.6	0.2

المصدر : من عمل الباحثين بالاستناد إلى :

البنك المركزي العراقي ، النشرات الاحصائية السنوية للمدة 2004–2019

وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، قسم الارقام القياسية للمدة 2004– 2019.

إذ يلاحظ أن معدلات التضخم بدأت مرتفعة بنسبة(37,27%) للسنوات 2004 ، 2005 على التوالي ، أما في سنة 2006 فقد ارتفع معدل التضخم بشكل كبير جداً إذ بلغت نسبته (53.2%) وهي اعلى نسبة خلال مدة الدراسة والسبب يعود الى العوامل التالية (**صالح ، 2008 : 2**) :-

1- حدوث صدمة في العرض (صدمة العرض) أي حدوث اختناقات في القطاع الحقيقي تمثلت بشكل أساسي في انخفاض المقدرة على توفير الوقود والطاقة مما سبب آثار سلبية على ارتفاع تكاليف النقل والمواصلات وتكاليف الإنتاج والتسويق وغيرها ، بالإضافة الى رفع الدعم الحكومي عن المشتقات النفطية .

2- حدوث صدمة في الطلب (صدمة الطلب) أي حدوث ارتفاعات في الطلب الكلي على السلع والخدمات نتيجة تزايد الأنفاق الحكومي الجاري ذو الطبيعة الاستهلاكية بشكل كبير تمثل بارتفاع الرواتب والاجور والمصروفات التحويلية وغيرها .

3- سوء الاوضاع الأمنية في البلاد .

ثم سجل معدل التضخم تراجعاً بلغت نسبته(30.8%) في سنة 2007 بسبب نجاح السياسية النقدية التي أنتهجها البنك المركزي في اداراته النقدية المتمثلة بسعر صرف العملة المحلية وأسعار الفائدة وتأثيرها في ضبط الميـول التضخمـية وخفض معدلاتها السنوية المرتفعة والتي جعلت التضخم تحت السـيطرة للمرة الاولى منذ سنة 1990 إذ انخفض من (30.8%) في سنة 2007 إلى (2.7 %) في سنة 2008 ، ثم بعد ذلك انخفض بشكل كبير بلغت نسبته (2.8-%) في سنة 2009 بسبب انخفاض الايرادات الحكومية نتيجة انخفاض أسعار النفط العالمية والذي أدى إلى انخفاض الأنفاق الحكومي بسبب أزمة الرهن العقاري .

ثم أخذ معدل التضخم بالتذبذب بين الارتفاع والانخفاض خلال المدة 2010 – 2015 إذ سجل انخفاضاً بلغت نسبته (1.4%) في سنة 2015 ثم انخفض إلى (0.4%) في سنة 2016 نتيجة ظاهرة الركود التي عاشها الاقتصاد العراقي من جراء الانخفاض الحاصل في أسعار النفط في الاسواق العالمية ، بالإضافة الى اجراءات السياسة النقدية لدعم السيولة المحلية والاستمرار في تحقيق الاستقرار في سعر الصرف عن طريق (نافذة بيع العملة الاجنبية)* ، كذلك ساهمت مجموعة من التغيرات الدولية في انخفاض معدل التضخم منها (أزمة الركود العالمية ، تراجع نمو الأنشطة الاقتصادية كافة تمثلت بعدم استقرار الاسواق والأسعار العالمية لا سيما أسعار السلع الغذائية حسب منظمة الاغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (FAO) ثم انخفض معدل التضخم إلى (0.2 %) في سنة 2019 بسبب الاستقرار النسبي في المستوى العام للأسعار في الاسواق المحلية ويعود هذا الاستقرار بالدرجة الاساس الى السياسة النقدية للبنك المركزي لاعتماد آلية جديدة في مقدمتها هدف تحقيق الاستقرار في الأسعار والذي أنعكس أثره على خفض معدل التضخم (**تقرير الاقتصاد العراقي ، 2020 : 67**) ، مما جعل متوسط المدة تبلغ بنحو (10.5) **(الخزرجي ،2010: 9)**.

4. متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي :

هو أحد المؤشرات الاقتصادية المهمة ، ويتضمن نصيب الفرد من الدخل القومي بقسمة الدخل القومي في سنة معينة على عدد السكان في تلك السنة ، لأن كما هو معلوم أن الدخل القومي يعبر عن مجموع العوائد أو الدخول التي

(*) نافذة بيع العملة : هي اداة لتحقيق التوازن بين عرض النقد من العملة الاجنبية (الدولار) وعرض النقد من العملة المحلية (الدينار) بدأ العمل بها في 2003/4/15 لتحقيق اهداف عدة منها: (رفع قيمة العملة والسيطرة على السيولة النقدية ، استقرار سعر صرف الدينار العراقي ، رفع القدرة الشرائية لأصحاب الدخول المنخفضة مع المحافظة على مستوى الأسعار ، وتخفيض كمية المعروض النقدي) للمزيد انظر في ذلك :- ثريا عبد الرحيم الخزرجي

يحصل عليها اصحاب عناصر الإنتاج من المواطنين مقابل استخدام هذه العناصر في إنتاج السلع والخدمات ، سواء كان ذلك داخل البلد أو خارجة خلال مدة زمنية معينة (عادةً سنه) ويعبر عن تلك الدخول بالأجور والرواتب والريع والارباح خلال السنة (**الوادي و آخرون ، 2013 : 40**) ، اما متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي فتظهر الأهمية الاقتصادية له كونه يعكس معدلات النمو الاقتصادي باعتباره أحد أدوات قياس التقدم والتطور الاقتصادي في أي بلد ، لذلك فهو يقيس حالة الرفاهية التي يحصل عليها السكان ، لأن زيادة الدخل القومي ستنعكس على زيادة متوسط نصيب الفرد ، ونتيجة لاعتماد المجتمع على بعضه البعض وتداخل التأثير فيما بينه ، ستؤثر الزيادة في متوسط نصيب الفرد على الإنتاج ومن ثم زيادة مستوى الرفاهية للأفراد كونهم سيحثون عن سلع وخدمات أفضل من السابقة نتيجة لزيادة دخولهم (الجبوري و السعداوي ، 2013 : 264) ، وتأسيساً على ما تقدم يمكن القول أن الدخل القومي في العراق يعطي صورة واضحة عن النمو الاقتصادي في البلد ، في حين تُشير حصة الفرد منه مؤشراً للنمو الحقيقي ، لأن نمو الدخل القومي سينعكس على نمو متوسط نصيب الفرد منه ، ومن ثم سيؤثر على مستوى الرفاهية لدى المواطنين ، وعند الذهاب إلى الجدول (4) والشكل (4) واللذان يوضحان متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي في العراق خلال مدة الدراسة ، يلاحظ أن الدخل القومي أخذ بالارتفاع ، إذ ارتفع من (46923315.7) مليون دينار عام (2004) إلى (85431538.8) مليون دينار عام (2006) ثم إلى (147641254.0) عام (2008) ، كذلك متوسط نصيب الفرد أخذ بالارتفاع أيضاً ، إذ ارتفع من (1728962) دينار عام (2004) ليصل إلى (2965297) دينار عام (2006) ثم إلى (4828380) دينار عام (2008) ، ويرجع سبب ذلك الارتفاع إلى زيادة التحرير الاقتصادي على العالم الخارجي ، مما أسهم في زيادة إيرادات القطاع النفطي نتيجة لارتفاع أسعار منتجات هذا القطاع الناتجة عن زيادة تصدير المنتجات النفطية ، مما أسهم وبشكل واضح في زيادة الدخل القومي ومن ثم زيادة متوسط نصيب الفرد منه ، إلا أن الدخل القومي قد انخفض في عام (2009) ليصل إلى (120429277.2) مليون دينار وكذلك انخفاض متوسط نصيب الفرد لنفس العام ليصل إلى (3803294) دينار ، ويعود ذلك إلى تأثر الاقتصاد العراقي بالأزمة المالية العالمية التي اصابت العالم نهاية عام (2008) ، مما أثر وبشكل واضح على الدخل القومي ومن ثَم في متوسط نصيب الفرد منه لنفس العام ، ثم أخذ الدخل القومي ومتوسط نصيب الفرد منه بعد ذلك بالارتفاع حتى بلغ في عام (2013) حوالي (243518658.5) مليون دينار لتكون حصة متوسط نصيب الفرد منه لنفس العام (7098698) دينار ، ويعود ذلك إلى زيادة إيرادات القطاع النفطي نتيجة ارتفاع أسعاره عالمياً ، مما أدى إلى زيادة الدخل القومي ومتوسط نصيب الفرد منه ، إلا أنه عاد وانخفض بعد ذلك ليصل إلى (236708036.0) مليون دينار عام (2014) واستمر بالانخفاض لغاية عام (2016) إذ بلغ الدخل القومي في هذا العام (165634417.2) مليون دينار ، ولم يختلف الأمر عنه في متوسط نصيب الفرد من الدخل إذ انخفض إلى (6798184) دينار عام (2014) ثم استمر بالانخفاض ليصل إلى (4579442) دينار عام (2016) ويرجع ذلك إلى سوء الأوضاع الأمنية والاقتصادية وكذلك هبوط أسعار النفط نتيجة للأزمة التي اصابت أسعار النفط عالمياً ، إذ أثرت كل تلك الظروف مجتمعة وبشكل واضح في انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي خلال تلك المدة ، وأخذ بعد ذلك الدخل القومي ومتوسط نصيب الفرد بالارتفاع من جديد إذ ارتفع من (183436173.0) مليون دينار عام (2017) إلى (206636228.3) مليون دينار عام (2018) ثم إلى (277247390.0) مليون دينار عام (2019) ويرجع ذلك إلى التحسن النسبي الذي شهده

الوضع الأمني والاقتصادي خلال تلك المدة ، فضلاً عن زيادة إيرادات العراق من القطاع النفطي نتيجة لارتفاع أسعار النفط عالمياً ، ولم يختلف الأمر عنه في متوسط نصيب الفرد إذ ارتفع خلال تلك المدة ليصل إلى (7085872) دينار عام (2019) للأسباب نفسها وكما يعكس ذلك الشكل (4)

جدول (4) الدخل القومي بالأسعار الجارية ومتوسط نصيب الفرد منه في العراق للمدة (2004–2019)

السنوات	الدخل القومي الجاري (مليون دينار)	مجموع السكان (نسمة)	متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي (دينار)
2004	46923315.7	27139585	1728962
2005	65798566.8	27962968	2353060
2006	85431538.8	28810441	2965297
2007	100100816.6	29682080	3372432
2008	147641254.0	30577798	4828380
2009	120429277.2	31664466	3803294
2010	146453468.5	32400205	4520140
2011	192237070.3	33088782	5809735
2012	227221851.2	33725178	6737454
2013	243518658.5	34304693	7098698
2014	236708036.0	34819301	6798184
2015	162739468.2	35212600	4621626
2016	165634417.2	36169123	4579442
2017	183436173.0	37139519	4939110
2018	206636228.0	38124182	5420082
2019	277247390.0	39127889	7085872

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط ، مديرية الحسابات القومية ، نشرات سنوية للمدة (2004–2019)

. – تم احتساب متوسط نصيب الفرد من قبل الباحثين .

الشكل (4) تطور الدخل القومي ومتوسط نصيب الفرد في العراق للمدة (2004 – 2019) .

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجداول (4) .

5. الأنفاق العام في العراق للمدة 2004- 2019

للأنفاق العام اهمية في تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي في اي مجتمع من المجتمعات بغض النظر عن الدور الذي تقوم به الحكومة في تحقيق مهامها الاقتصادية، ويعتبر الأنفاق العام ركيزة من ركائز التنمية الاقتصادية، لأن ظاهرة تزايده اصبحت امراً طبيعياً في الدول على اختلاف أنظمتها، ويرجع ذلك الى تطور دور الدولة في اشباع الحاجات المتزايدة وازدياد عدد السكان لخلق بنية تحتية ملائمة للاقتصاد، ويتحدد حجم الأنفاق العام بحجم الموارد المالية المتوافرة سواء كانت من مصادر طبيعية كالنفط والغاز الطبيعي او اعتيادية كالضرائب والرسوم او استثنائية كالإصدار النقدي الجديد او القروض الخارجية كل هذه المصادر تحد من قدره الدولة على التوسع في الأنفاق العام، ويوضح الجدول (5) تطور الأنفاق العام و"الناتج المحلي الاجمالي" بالأسعار الجارية ومعدل التغير في الأنفاق العام ونسبة الأنفاق العام الى "الناتج المحلي الاجمالي"، حيث بلغ حجم الأنفاق العام (32117491) مليون دينار عام 2004 وبنسبة مساهمة في (GDP) بلغت (60.33%).

استمر الأنفاق العام بالارتفاع التدريجي لغاية عام 2008 التي بلغ فيها الأنفاق العام (59403374) مليون دينار وبمعدل نمو موجب بلغ (52.2%) وبنسبة مساهمة في(GDP) بلغت(37.83%)، ويرجع سبب هذه الزيادة في الأنفاق العام الى ارتفاع أسعار النفط والسياسة المالية التوسعية التي اتبعتها الحكومة بعد رفع العقوبات الاقتصادية عن العراق والتي تهدف الى تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، وزيادة دخل الفرد وتقليل نسب الفقر من خلال تعديل سلم رواتب العاملين في القطاع العام لرفع المستوى المعاشي وتقليل البطالة، بالإضافة الى زيادة الأنفاق على الملف الامني من اجل الحفاظ على استقرار وأمن البلد، وكذلك زيادة الأنفاق الحكومي على البنى التحتية وحملة اعادة الاعمار بعد الاحداث التي مر بها العراق بعد عام 2003، ويلاحظ من الجدول (5) أن الأنفاق العام تراجع الى (5589721) مليون دينار عام 2009 وبمعدل نمو سالب بلغ (6.4-%) وبنسبة مساهمة في "اجمالي الناتج المحلي" بلغت (42.55)، وأن سبب هذا التراجع في الأنفاق العام يعود الى الازمة المالية العالمية والانخفاض الكبير في أسعار النفط ، استمر بعد ذلك الأنفاق العام بالارتفاع لغاية عام 2013 التي بلغ فيها الأنفاق العام (119127556) مليون دينار وبمعدل نمو موجب بلغ (13.3%) وبنسبة مساهمته في (GDP) بلغت (43.54%).

الجدول (5) تطور حجم الأنفاق العام ونسبته الى (GDP) بالأسعار الجارية في العراق للمدة(2004- 2019)

السنوات	الأنفاق العام (مليون دينار) (1)	معدل التغير السنوي للأنفاق العام (%) (2)	الناتج المحلي الاجمالي (مليون دينار) (3)	نسبة الأنفاق العام الى الناتج المحلي الاجمالي (%) (4)
2004	32117491.3	------	53235359	60.33
2005	26375175.1	-17.9	73533599	35.87
2006	38806679.3	47.1	95587955	40.60
2007	39031232.2	0.6	111455813	35.02
2008	59403374.7	52.2	157026062	37.83
2009	55589721	-6.4	130643200	42.55
2010	70134201	26.2	162064566	43.28
2011	78757667	12.3	217327107	36.24
2012	105139575	33.5	254225491	41.36
2013	119127556	13.3	273587529	43.54
2014	112192126	-5.8	266420385	42.11
2015	70417515	-37.2	199715700	35.26
2016	73571003	4.5	203869832	36.09
2017	75490115	2.6	225995179	33.40
2018	80873200	7.1	251064479	32.21
2019	111723600	38.1	262917150.0	4.7

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على:

1- بيانات وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات، مديرية الحسابات القومية ، فيما يخص العمود (1) و(3).

2- العمود (2) و (4) من اعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات اعلاه.

ويعزى ذلك الارتفاع الى ازدياد ايرادات العراق النفطية ، ويلاحظ كذلك من الجدول (5) أن الأنفاق العام تراجع الى (112192126) مليون دينار عام 2014 وبمعدل نمو سالب بلغ (-5.8%) واستمر الأنفاق العام بالتراجع الى عام 2015 التي بلغ فيها الأنفاق العام (70417515) مليون دينار وبمعدل نمو سالب بلغ (-37.2%) وتراجع نسبة مساهمته في "الناتج المحلي الاجمالي "الى (25.4%)، ويعود سبب هذا الانخفاض الى تراجع أسعار النفط في الاسواق العالمية التي كان لها تداعيات كبيرة على الأنفاق العام نتيجة الاعتماد شبة الكامل على عوائد النفط، يضاف الى ذلك الضغوط الناتجة عن زيادة الأنفاق العسكري والازمة الانسانية التي تسبب بها التنظيمات الارهابية ، كما شهدت المدة (2016-2018) ارتفاعاً في حجم الأنفاق العام حيث ازداد الى (80873200) مليون دينار عام

2018وبمعدل نمو موجب بلغ (7.1%) وبنسبة مساهمة في الناتج المحلي الاجمالي(GDP) بلغت (32.21%)، وهذا يعود الى تحسن أسعار النفط والاستقرار الامني والاقتصادي الذي شهدة العراق بعد القضاء على التنظيمات الارهابية، ويلاحظ كذلك أن معدل النمو المركب للأنفاق العام بلغ (6.819%)

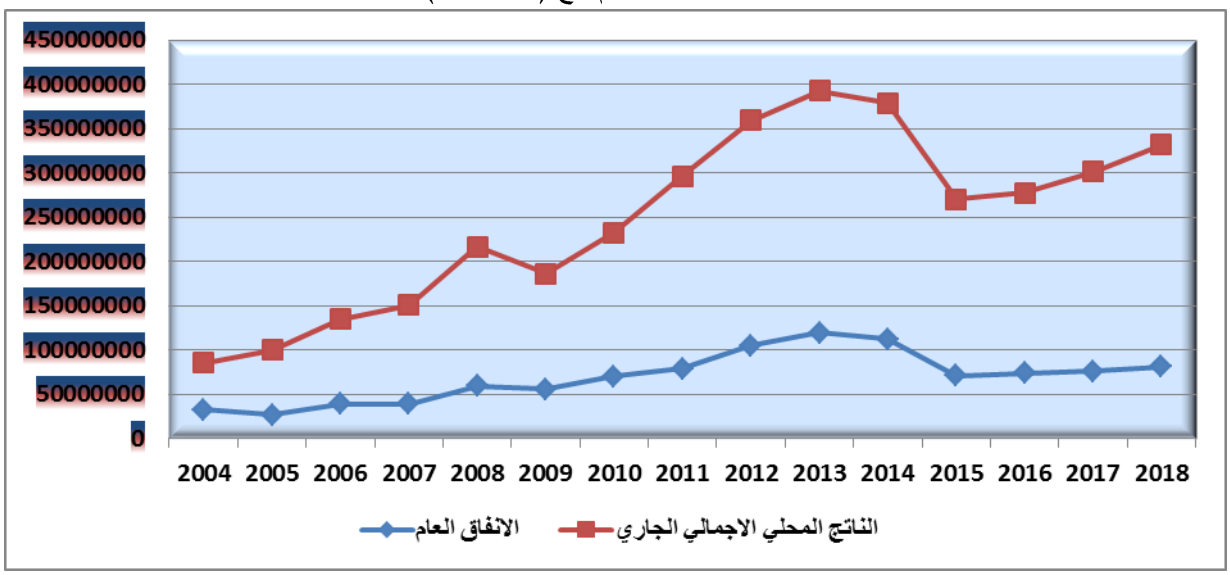

شكل (5) : تطور حجم الأنفاق العام والناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية في العراق للمدة (2004 – 2019)

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول (5)

نلاحظ من الشكل (5) أن تقلبات الأنفاق العام الناتجة عن تقلبات أسعار النفط في الاسواق العالمية انعكست على" الناتج المحلي الاجمالي"، لذلك نلاحظ أن الأنفاق العام والناتج المحلي الاجمالي(GDP) بالأسعار الجارية يسيران بنفس الاتجاه.

6. واقع القطاعات الاقتصادية في العراق 2004 – 2019

1. واقع القطاع الزراعي في العراق للمدة 2004– 2019

يعد القطاع الزراعي من القطاعات الاقتصادية المهمة ومن الممكن أن يصبح احد القطاعات القائدة لعملية التنمية الاقتصادية في العراق نظراً للموارد الطبيعية والبشرية والرأسمالية التي يمتلكها العراق ولكن بشرط أن يتم وضع وتنفيذ خطط اقتصادية متكاملة يتم من خلالها توظيف واستغلال الموارد المتاحة استغلالاً امثل(**غيلان،34:2007**) ، اذ يعد الاستثمار في هذا القطاع من الاستثمارات المهمة التي تولد الارباح والمنافع الاجتماعية ، وتساهم زيادة الاستثمارات في القطاع الزراعي في دعم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الضروري لتحقيق التنمية الاقتصادية .

ويمكن توضيح واقع القطاع الزراعي في العراق للمدة 2004–2018 من خلال الجدول(6) الذي يبين لنا أن قيمة الناتج المحلي للقطاع الزراعي في العراق خلال مدة الدراسة ونسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي(GDP)، اذ شهدت قيمة الناتج المحلي لهذا القطاع تذبذباً واضحاً بين الارتفاع والانخفاض نتيجة اعتماد هذا القطاع على مياه الامطار ومناسيب مياه الأنهار، حيث بلغت قيمة الناتج المحلي لهذا القطاع عام 2004

(3693768) مليون دينار وبنسبة مساهمة في(GDP) بلغت (6.94%)، ثم سجل ارتفاعاً ملحوظاً عام 2006 اذ بلغت قيمة الناتج لهذا القطاع (5568985) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (9.97%) وبنسبة مساهمة في(GDP) بلغت (5.83 %).

الجدول(6) واقع القطاع الزراعي في العراق للمدة (2004- 2019)

السنوات	قيمة الناتج المحلي للقطاع الزراعي (مليون دينار) (1)	معدل التغير السنوي في القطاع الزراعي (%) (2)	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية (مليون دينار) (3)	نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي(%) (4)
2004	3693768	———	53235359	6.94
2005	5064158	37.10	73533599	6.89
2006	5568985.7	9.97	95587955	5.83
2007	5494212.4	-1.34	111455813	4.93
2008	6042017.7	9.97	157026062	3.85
2009	6832552.1	13.08	130643200	5.23
2010	8366232.4	22.45	162064566	5.16
2011	9918316.8	18.55	217327107	4.56
2012	10484949.3	5.71	254225491	4.12
2013	13045856.4	24.42	273587529	4.77
2014	13128622.6	0.63	266420385	4.93
2015	8160769.7	-37.84	199715700	4.09
2016	7832046.9	-4.03	203869832	3.84
2017	6598384.8	-15.75	225995179	2.92
2018	6322747.2	-4.18	251064479	2.52
2019	6549470.0	3.58	262917150	2.94

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على

1 . بيانات وزاره التخطيط، والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات ، مديرية الحسابات القومية فيما يخص العمود (1) و(3).

2. العمود (2) و (4) من اعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات اعلاه .

اما في عام 2007 فانخفضت قيمة الناتج المحلي للقطاع الزراعي الى (5494212) مليون دينار وسجل معدل نمو سنوي سالب بلغ (1.34-%) وانخفاض نسبة مساهمته في(GDP) الى (4.93%)، استمر بعد ذلك الناتج المحلي الاجمالي للقطاع الزراعي بالارتفاع الى أن سجل اعلى قيمه له عام 2014 والتي بلغت (13128622) مليون دينار

وبمعدل نمو سنوي بلغ (0.63 %) وبنسبة مساهمة في(GDP) بلغت (4.93%)، ويرجع سبب هذه الزيادة الى اهتمام الحكومة بالقطاع الزراعي والتوسع في أنتاج المحاصيل الاستراتيجية كالحنطة والشعير، وخصوصا بعد اطلاق البرنامج الوطني من اجل تنمية زراعة الحنطة والشعير واكثار بذور الرتب العريضة منها والرفيعة وادخال اصناف متنوعة لمحصول الحنطة المقاوم للأمراض والجفاف، والتوسع في تجربة البيوت البلاستكية التي ساعدت على تعدد اصناف الخضر في اغلب المحافظات والتي كان يتم الحصول عليها في غير مواسمها الحصادية (**التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي ،17:2016**).

أن قيمه الناتج المحلي لهذا القطاع اخذت بالانخفاض عام 2015 حيث بلغت (8160769) مليون دينار وبمعدل نمو سالب بلغ (37.84-%) وكذلك انخفاض نسبة مساهمته في(GDP) الى (4.09%) واستمر الانخفاض الى عام 2018 التي بلغت فيها قيمة الناتج المحلي لقطاع الزراعة (6322747) مليون دينار و بمعدل نمو سالب بلغ (4.18-%) وتراجع نسبة مساهمته في(GDP) الى ادنى مستوى لها حيث بلغت (2.52%)، في حين بلغ معدل النمو المركب (3.914%) وبلغ متوسط الاهمية النسبية للقطاع الزراعي في العراق (4.7%)،

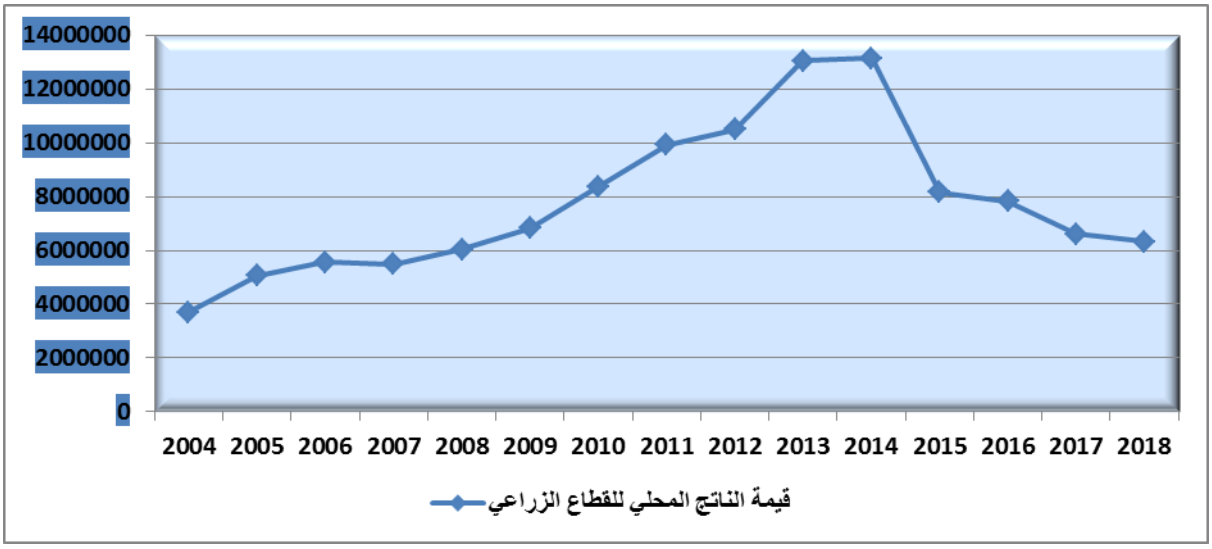

الشكل(6) : واقع القطاع الزراعي في العراق للمدة 2004- 2019

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول (6)

ويعود سبب هذا التراجع في قيمة "الناتج المحلي الاجمالي" لهذا القطاع الى انخفاض مساحة الاراضي المزروعة نتيجة سيطرة المجاميع الارهابية على بعض المحافظات العراقية ، وكذلك الانقطاع الكبير في التيار الكهربائي والارتفاع في أسعار المنتجات النفطية والتي تسببت بارتفاع تكاليف الإنتاج وبالتالي ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية ناهيك عن سياسة الاغراق التي يعاني منها الاقتصاد العراقي.

يتضح من الشكل (6) أن الناتج المحلي لقطاع الزراعة اخذ اتجاهاً تصاعدياً الى عام 2014 وبعدها بدأ بالتراجع بشكل واضح لأسباب تم ذكرها سابقاً.

2. واقع القطاع الصناعي في العراق للمدة (2004-2019)

يعد القطاع الصناعي من القطاعات الرئيسية والمهمة في الاقتصاد العراقي نظراً للقدرات التي يمتلكها هذا القطاع والتي تمكنه من المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، اذ يعد هذا القطاع مسؤول عن امداد جميع الفروع الإنتاجية بما تحتاجه من التجهيزات والآلات، بالإضافة الى مساهمة هذا القطاع في توليد التقدم التكنلوجي وعلى مختلف القطاعات اذ أن تطور هذا القطاع يؤدي الى التنوع في الإنتاج الصناعي والإنتاج الغير صناعي وكذلك يساعد على خلق فروع إنتاجية وصناعية جديدة (خوري وسليمان، 274:1995) .

كما يوفر القطاع الصناعي قائمة كبيرة من الصناعات التي تنتج بكفاءة وهذا يؤدي الى زيادة الصادرات وتقليل الاستيرادات وبالتالي التأثير بميزان المدفوعات بشكل ايجابي وامتصاص الايدي العاملة وبالتالي تحقيق زيادة مستمرة في الدخل، وبناءاً على ما تقدم فأن للقطاع الصناعي دور اساسي في عملية التنمية الاقتصادية ، من الجدول (7) نلاحظ أن معدل النمو المركب لهذا القطاع بلغ (12.592%) وأن قيمة الناتج المحلي للقطاع الصناعي في العراق بلغت (937682) مليون دينار عام 2004 وبنسبة مساهمة في الناتج المحلي الاجمالي(GDP) بلغت (1.76%)، استمر الناتج المحلي لهذا القطاع بالارتفاع التدريجي الى أن بلغ (6919449) مليون دينار عام 2012 وبمعدل نمو موجب بلغ (12.83%) وبنسبة مساهمة في(GDP) بلغت (2.72%)، وهذا يعود الى الاستقرار النسبي الذي شهدة العراق وارتفاع العوائد النفطية، ثم انخفض في الاعوام 2013 و2014 و 2015 على التوالي اذ بلغت قيمة الناتج المحلي الاجمالي للقطاع الصناعي عام 2013 (6286042) مليون دينار وعام 2014 بلغ (4999234) مليون دينار اما في عام 2015 فبلغ (4234717) مليون دينار وبمعدلات نمو سالبة بلغت (9.15-%) عام 2013 و(20.47-%) عام 2014 وعام 2015 بلغ (15.29-%)، اما بالنسبة لمساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي فبلغت (2.30%) عام 2013 وبلغت (1.88%) عام 2014 وبلغت (2.12%) عام 2015 ، ثم ارتفعت قيمة الناتج للقطاع الصناعي الى (4933429) مليون دينار عام 2018 نتيجة ارتفاع أسعار النفط محققاً معدل نمو موجب بلغ (2.36%) وبنسبة مساهمة في(GDP) بلغت (1.97%).

الجدول(7) واقع القطاع الصناعي في العراق للمدة (2004-2019)

السنوات	قيمه الناتج المحلي للقطاع الصناعي (مليون دينار) (1)	معدل التغير السنوي للقطاع الصناعي (%) (2)	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية (مليون دينار) (3)	نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي(%) (4)
2004	937682	ــــــــــ	53235359	1.76
2005	971031	3.56	73533599	1.32
2006	1473218	51.72	95587955	1.54
2007	1817914	23.4	111455813	1.63
2008	2644173	45.45	157026062	1.68
2009	3411292	29.01	130643200	2.61
2010	3678715	7.84	162064566	2.27

2.82	217327107	66.71	6132761	2011
2.72	254225491	12.83	6919449	2012
2.30	273587529	-9.15	6286042	2013
1.88	266420385	-20.47	4999234	2014
2.12	199715700	-15.29	4234717	2015
2.18	203869832	4.76	4436443	2016
2.13	225995179	8.64	4819896	2017
1.97	251064479	2.36	4933429	2018
1.85	262917150	- 1.38	4865340	2019

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على

1 . بيانات وزاره التخطيط، والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات، مديرية الحسابات القومية فيما يخص العمود (1) و(3) .

2. العمود (2) و (4) من اعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات اعلاه.

وعلى الرغم من تـــأهيل العديد من الشركات بعد عام 2003 الا أن متوسط الاهمية النسبية لهذا القطاع كانت متدنية حيث بلغت(2.1%) ، ويعزى ذلك الى انفتاح العراق على الاسواق العالمية وارتفاع كلفة الإنتاج في الداخل وغيرها من المشاكل التي ساهمت وبشكل كبير في تقليص دور هذه الشركات في سوق العمل ،كما أن تدهور الوضع الامني في كل من محافظات (الانبار وصلاح الدين ونينوى وكركوك وديالى واجزاء من محافظتي بابل وبغداد) بعد احداث عام 2014 أدت الى تدمير او توقف العديد من المصانع الاساسية ومنها مصانع الكبريت والفوسفات والاسمنت والادوية (**وزارة التخطيط والتعاون الانمائي: 2018-2022:157**)، بالإضافة الى اعمال السلب والنهب التي تعرضت لها بعض الشركات العامة، فضلاً عن عدم توافق العديد من الموجودات الصناعية مع المحددات البيئية، والضعف في مستوى الخبرة والكفاءة وعدم الاهتمام بتحقيق جودة الاداء فأن ذلك أدى الى حصول ارباك في التعامل مع متطلبات السوق وحاجات المستهلكين .

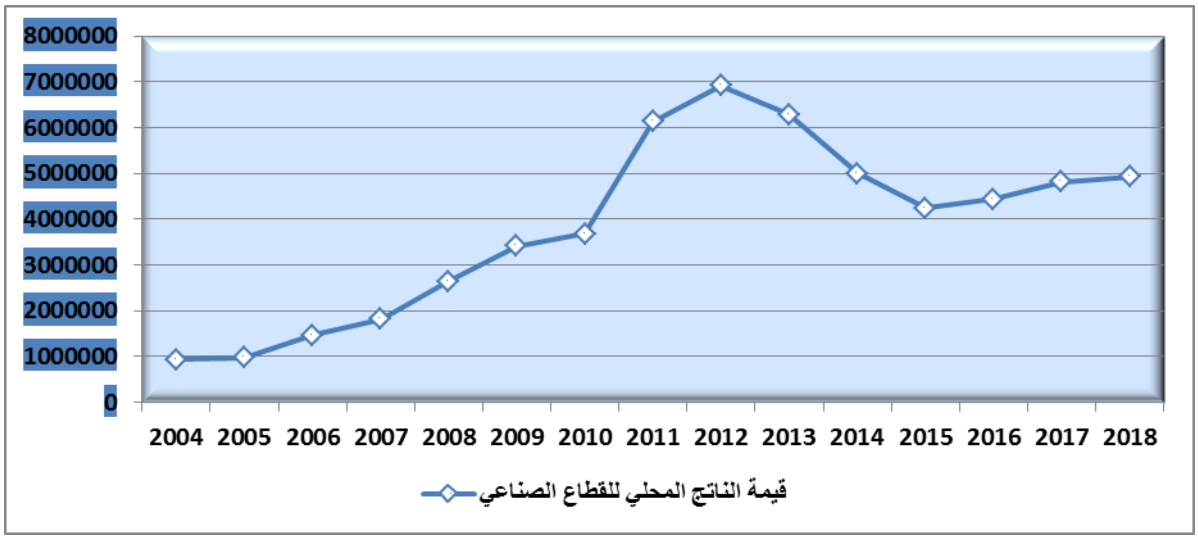

الشكل (7) : واقع القطاع الصناعي في العراق للمدة 2004-2019

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول (7)

3. واقع القطاع الخدمي في العراق للمدة (2004-2019)

يعد قطاع الخدمات من القطاعات الرئيسية والمهمة في الاقتصاد العراقي نظراً للقدرات التي يمتلكها هذا القطاع والتي تمكنه من المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، اذ يساهم هذا القطاع في توفير العديد من الخدمات لأبناء المجتمع إضافة إلى مساهمته في تقديم الخدمات الأساسية للقطاعات الأخرى، لذلك فإن الأهمية الاقتصادية لهذا القطاع تظهر من خلال توسيع نطاقه من أجل حصول القطاعات الأخرى والأفراد على الخدمات الأساسية التي يوفرها هذا القطاع ، وقد كان لهذا القطاع الدور البارز والمهم في عملية التنمية الاقتصادية منذ ثمانينيات القرن الماضي، حيث ارتفعت نسب مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي، أما بعد احتلال العراق عام 2003 فقد تعرض هذا القطاع أسوة بباقي القطاعات الاقتصادية إلى التعطيل ولاسيما خلال السنوات الأولى للحرب، وبالرجوع إلى الجدول (8) يظهر بأن نسب مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي قد شهدت ارتفاعاً متتالياً بعد عام 2004، ويعود سبب زيادة خدمات التنمية الشخصية إلى الزيادات التي شهدتها الرواتب والأجور فضلاً إلى زيادة الموارد النفطية بسبب زيادة الكميات المصدرة من النفط الخام خلال تلك المدة ، كما يلاحظ من الجدول أن قيمة هذا القطاع اخذت بالتذبذب ارتفاعاً وانخفاضاً طوال مدة البحث نتيجة للظروف التي مر بها العراق والتي تم التطرق عنها في صفحات سابقة .

الجدول(8) واقع القطاع الصناعي في العراق للمدة (2004-2019)

السنوات	قيمه قطاع الخدمات (مليون دينار) (1)	معدل التغير السنوي لقطاع الخدمات (%) (2)	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية (مليون دينار) (3)	نسبة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الاجمالي(%) (4)
2004	887055	ــــــــــــــــ	53235359	13.71
2005	978764	10.3	73533599	1.33
2006	137131	- 85.90	95587955	0.14
2007	143023	4.29	111455813	0.12
2008	150927	5.52	157026062	0.09
2009	164072	8.70	130643200	0.12
2010	174661	6.45	162064566	0.10
2011	189166	8.30	217327107	0.08
2012	213145	12.67	254225491	0.08
2013	292770	37.35	273587529	0.10
2014	270922	-7.46	266420385	1.02
2015	268534	-0.88	199715700	0.13
2016	271531	1.11	203869832	0.13
2017	290639	7.03	225995179	0.12
2018	195975	- 32.57	251064479	0.08
2019	186744	- 4.71	262917150	0.07

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على

1 . بيانات وزاره التخطيط، والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات، مديرية الحسابات القومية فيما يخص العمود (1) و(3) .

2. العمود (2) و (4) من اعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات اعلاه.

أولاً :- الاستنتاجات

1. بالرغم من إمتلاك العراق موارد طبيعية كبيرة ومتنوعة مشجعة على تنويع مصادر الدخل التي تعتمد على سياسة السوق المفتوح، فأننا نجد صفة الريعية ما برحت ملازمة للاقتصاد العراقي، مما يدل على فشل هذه

السياسة، وسوء إدارة الموارد وغياب التخطيط الاقتصادي، والاعتماد الكامل على عائدات النفط والذي يؤدي الى اختلال هيكلي واضح في الاقتصاد العراقي .

2. إزدياد حجم الأنفاق العام بشكل كبير خلال مدة البحث نتيجة لإزدياد العوائد النفطية بعد رفع العقوبات عن العراق بعد عام 2003 ، على الرغم من أن تلك الزيادة كانت ظاهرية ولم تكن حقيقية .
3. ضآلة نسب مساهمة قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات في الناتج المحلي الاجمالي ، على الرغم من تأكيد خطط التنمية الاقتصادية على تنمية هذه القطاعات ، ويعزى انفتاح العراق الى الاسواق العالمية بعد عام 2003 وارتفاع كلفة الإنتاج في الداخل فضلاً عن الظروف التي تعرض لها الاقتصاد العراقي خلال مدة الدراسة كانت من الأسباب الرئيسية لعدم تحقيق الاهداف المطلوبة من هذه القطاعات .

التوصيات:

1. ضرورة تبني سياسة سليمة قادرة على توفير بيئة استثمارية تتسم بالاستقرار الاقتصادي والسياسي لجذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية إلى البلد ووضع خطط اقتصادية مدروسة تُسهم في زيادة حجم الاستثمارات الداخلة إلى البلد وازالة جميع العقبات التي تقف بوجه دخول تلك الاستثمارات ، فضلاً عن تسهيل إجراءات منح تراخيص الاستثمار لمعظم القطاعات ، ولاسيما القطاعات الإنتاجية التي تُسهم وبشكل واضح في زيادة إيرادات الدولة ، اضافة إلى مساهمتها في تشغيل الايدي العاملة مما يقلل من معدلات البطالة والفقر في البلد .
2. العمل على استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة بالاتجاه الذي ينمي القطاعات الاقتصادية الإنتاجية لكي تحتل المكانة التي تتناسب مع الموارد والإمكانيات المتاحة ولاسيما قطاعي الزراعة والصناعة، اضافة الى توظيف الإيرادات المتأتية من القطاع النفطي لتنمية وتطوير قطاعات الاقتصاد المختلفة من اجل تنويع القاعدة الإنتاجية

3. ضرورة أنتهاج سياسة مالية تعمل على تقليص الفجوة بين الأنفاق التشغيلي والأنفاق الاستثماري لصالح الأنفاق الاستثماري بالاتجاه الذي زيادة النمو الاقتصادي وخفض معدلات البطالة وتطوير قطاع البنى التحتية وزيادة اجمالي التكوين .
4. تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على الايرادات النفطية لأنها مصدر دائم للصدمات كونها ترتبط بعوامل خارجية منها وسياسية وأخرى اقتصادية ، والاعتماد على مصادر الدخل الاخرى كالضرائب الكمركية التي تحقق ايراداً يمكن أن يساهم بشكل كبير في تمويل الموازنة ، فضلاً عن قيام الحكومة بتطوير القطاعات الاخرى (الزراعة والصناعة والسياحة) ، التي تمثل مصدراً غنياً لسد حاجة الحكومة بالموارد المالية .
5. تهيئة بيئة تشريعية آمنة متكاملة ومتوازنة تأهل القطاع الخاص للعمل والإبداع وتجعل منة شـــريكا أساســـياً ومهما للقطاع العام في عملية تعديل الهيكل الاقتصادي، كونه حقق نجاحات كبيرة في العديد مـــن البلـــدان النامية والمتقدمة من خلال زيادة النشاط الإنتاجي والاستثماري وتخفيض نسبة البطالـــة ومـــن ثـــم تحقيـــق مستويات مرتفعة في الدخل القومي.

المصادر:

1. شاويش ، وليد مصطفى ،السياسة النقدية بين الفقه الإسلامي و الاقتصاد الوضعي ،المعهد العالمي للفكر الإسلامي ،الولايات المتحدة الامريكية،2011 .
2. دراز ، حامد عبد المجيد ، واخرون ،مبادئ المالية العامة، القسم الثاني، دار الجامعية بيروت،2003 .
3. بن علي ، بلعزوز ، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2006 .
4. آل علي ، رضا صاحب ابو حمد ،المالية العامة، مكتب الجزيرة، جامعه الكوفة، 2002 .
5. خليل ، علي محمد ، د. سليمان احمد اللوزي، المالية العامة ،دار زهران ،عمان ،1990.\
6. شيحة، مصطفى رشدي ، النقود و المصارف و الائتمان ،الإسكندرية ،دار الجامعة الجديدة ، مصر ،1999.
7. الخزرجي ، ثريا عبد الرحيم ، (2010) ، السياسة النقدية في العراق بين تراكمات الماضي وتحديات الحاضر ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية : العدد (23) .
8. صالح ، تومي ، (2009) ، التحليل الاقتصادي الكلي ، الطبعة الثانية ، دار اسامة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر .
9. جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، تقرير الاقتصاد العراقي لسنة 2020 .
10. البنك المركزي العراقي ، النشرات الاحصائية للمدة 2004– 2019 .
11. جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، قسم الارقام القياسية للمدة 2004–2019.
13. الوادي ، محمود حسين وآخرون ، (2013) ، الإقتصاد الكلي ، الطبعة الثانية ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ، الاردن .
14. البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي للمدة 2004–2019 .
15. جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، تقرير الاقتصاد العراقي لسنة 2020 .
16. علي محمد خليل ، د. سليمان احمد اللوزي، المالية العامة ،دار زهران ،عمان ،1990.

12. Mithani, Modern public finance. Theory and practice, Himalaya House, New York,1998